

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

تقرير عن التقدم المحرز في التدقيق الداخلي (خطة 2021/2020)

لجنة التدقيق والمخاطر

26 فبراير 2021

لا يستخدم هذا التقرير إلا المخاطبون به حصرياً.
بقدر ما يجيز القانون، لا تتحمل مؤسسة RSM Risk Assurance Services LLP أي مسؤولية أو التزام نحو الغير فيما يتعلق بهذا التقرير.

RSM

المحتويات

2.....	خطة التدقيق لعام 2020/2021
3.....	تقارير موجزة.....
9.....	الأمر الأخرى.....
10.....	لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع.....

خطة التدقيق لعام 2021/2020

وافقت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) في 15 يوليو 2020 على خطة التدقيق الداخلي لعام 2021/2020. وتسمح الخطة بمرونة في التسليم لمواجهة مخاطر الأعمال الرئيسية. ويورد الجدول أدناه ملخصاً للتقدم المحرز، ويقدم موجزاً لنتائج عملنا حتى تاريخه.

التدقيق	الأولوية	الوضع / الرأي الصادر	نهج التدقيق	موعد بدء التدقيق
التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (CRSA)	الأولوية 1	صدور التقرير	استشاري	
إدارة التوريد والعقود	الأولوية 1	صدور التقرير	استشاري	
التحريات 1	تدقيق جديد	صدور التقرير	التحريات	
سلسلة الإمداد	تدقيق جديد	صدور مسودة التقرير	استشاري	
التحريات 2	تدقيق جديد	تم البدء	التحريات	فبراير 2021
عمليات الرقابة المالية	تدقيق جديد	تم البدء	استشاري	فبراير 2021
الضوابط المالية الرئيسية	الأولوية 1	تأخير	استشاري	لم يؤكد بعد
عملية مراقبة المنح	الأولوية 1	تأخير	ضمانات	لم يؤكد بعد
تحليلات البيانات – المهام المتعلقة بكشوف المرتبات والنقبات والحسابات الدائنة	الأولوية 1	تم البدء	استشاري	مارس 2021
إطار الحماية	الأولوية 2		ضمانات	لم يؤكد بعد
متابعة توصيات NetSuite ERP	الأولوية 2		ضمانات	لم يؤكد بعد
متابعة نتائج التدقيق القانوني	الأولوية 2		ضمانات	لم يؤكد بعد
اللوائح العامة لحماية البيانات	الأولوية 2		استشاري	لم يؤكد بعد
دعم خرائط توزيع الضمانات وإدارة المخاطر	الأولوية 2		استشاري	لم يؤكد بعد
واجب العناية	الأولوية 2		ضمانات	لم يؤكد بعد
مراقبة الميزانيات وإعداد التقارير المالية	الأولوية 2		ضمانات	لم يؤكد بعد
العلاقات الخارجية – إدارة أصحاب المصلحة	الأولوية 3		استشاري	لم يؤكد بعد
تقديم الخدمات	الأولوية 3		ضمانات	لم يؤكد بعد
مراجعة الفرع / المكتب الفرعي	الأولوية 3		استشاري	لم يؤكد بعد
الحوكمة	الأولوية 3		استشاري	لم يؤكد بعد
الموارد البشرية	الأولوية 3		ضمانات	لم يؤكد بعد
المتابعة	الأولوية 3		ضمانات	لم يؤكد بعد
العوارض			لا يوجد	لم يؤكد بعد
الإدارة			لا يوجد	على مدار العام

تغييرات في خطة التدقيق

تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، ينبغي أن يركز التدقيق الداخلي على مخاطر الأعمال ويقدم تأكيدات للإدارة ولجنة المالية والتدقيق والمخاطر على أن الضوابط المطبقة كافية وفعالة، بطبيعتها، في إدارة تلك المخاطر، ويمكن خضوعها للتدقيق. وفيما يلي عمليات التدقيق المتفق عليها أو المطلوبة:

تدقيق سلسلة الإمداد - خلال المراحل الأخيرة من تدقيق التوريدات، تبين أن توريدات السلع لم تُدرج في العينة السكانية. وترتبط بيانات توريد السلع ببيانات المنح والتمويل.

وتؤدي توريدات السلع إلى تعرض اتحاد IPPF لمخاطر مالية كبيرة لاسيما أن سلسلة الإمداد ذاتها متعددة المخاطر. واتفقنا مع الإدارة على إخضاع عملية سلسلة الإمداد في اتحاد IPPF لاختبارات موسعة في إطار تدقيق منفصل. وسوف تأخذ عملية تدقيق سلسلة الإمداد بعين الاعتبار تحديد التوريدات المطلوبة وغيرها من شروط المنح والتمويل، انتهاءً بالتسليم في الوقت المناسب للأعضاء ورفع التقارير ذات الصلة. وسوف تُستبعد منها لوجستيات الميل الأخير.

التحريات 1 - بعد استلام المعلومات المقدمة من المبلغين عن المخالفات، طلبت الإدارة من فريق التدقيق الداخلي إجراء تحريات سرية. وقُدمت النتائج التي توصلنا إليها في تقريرنا إلى المدير العام ومدير المالية والتكنولوجيا.

وتأخرت عمليات تدقيق الضوابط المالية الرئيسية وعمليات مراقبة المنح لأسباب تتعلق بالتشغيل.

وأضيفت إلى الخطة ثلاث عمليات تدقيق قصيرة إضافية، تشمل **تحليلات البيانات** - المهام المتعلقة بكشوف المرتبات والنفقات والحسابات الدائنة؛ **عمليات الضوابط المالية** - مراعاة التفويضات وفصل المهام **والتحريات 2** - مراعاة ما يُثار من مخاوف إضافية تتعلق بالتحقيق 1.

تدقيق التقييم الذاتي للرقابة 21/20.1

أهداف الاستطلاع

أجرينا استطلاعًا مفصلاً، في إطار خطة التدقيق الداخلي المعتمدة لعام 2020، يغطي المكاتب الدولية التابعة لاتحاد IPPF لفهم آليات عمل هذه المكاتب وتحديد المخاطر المحتملة. ونستعين بنتائج هذا الاستطلاع في فهم آليات العمل في اتحاد IPPF بشكل أدق، ومعرفة نقاط التوافق والاختلاف ومستوى الوعي الرقابي في مواقع العمل. وهي طريقة فعالة من حيث التكلفة لفهم آليات ضمان جودة الأداء بسرعة، والمساعدة في وضع خطوط واضحة للمساءلة عن الضوابط وللمساعدة في تطوير منظومة تعزز الحوكمة. كما أنها تساعد على زيادة الوعي على نطاق أوسع بالأهداف التنظيمية ودور الرقابة الداخلية في تحقيق هذه الأهداف والغايات، وغالبًا ما تحفز الموظفين على تصميم الضوابط وتنفيذها وتحسين العمليات باستمرار. وتقلل متطلبات التدقيق الشامل وتمكّننا من إجراء أعمال التدقيق مع التركيز على المجالات عالية المخاطر وغير العادية، لتطوير العلاقات والتعاون مع فرق التسليم.

وأعدنا استبيان الرقابة الداخلية (ICQ) وصمّمناه بطريقة تركز على المخاطر بالغة التأثير على أعمالنا وأرسلناه إلى المواقع ذات الصلة عبر أدوات البرمجية الآمنة Questionnaire4، ما يتيح إمكانية استخلاص البيانات عن بُعد وتحليلها. ووضعتنا مجموعة من الأسئلة بالتشاور مع مدير المالية والتكنولوجيا والمراقب المالي، مستعينين بأبحاثنا المكتبية. ورتبناها بطريقة تساعدنا في جمع المعلومات اللازمة عن عمليات المكاتب الدولية، ولكنها لا تسعى للتمييز بين المكاتب الإقليمية والفرعية. وصمّمت بطريقة تتناول جميع ممثلي اتحاد IPPF بمن فيهم الموظفين والمقاولين.

وركز الاستبيان على الموضوعات المحورية التالية

- | | |
|----|--|
| أ | معلومات أساسية نستخدمها في عملنا بما في ذلك نوع المكتب والموظفين والعقود والقيم والأصول وما إلى ذلك. |
| ب | الحوكمة / ضمان الجودة / الاحتيال |
| ج | حوكمة المعلومات |
| د | المساواة بين الجنسين |
| هـ | الحماية |
| و | واجب العناية |
| ز | تسليم البرامج |
| ح | المخاطر |
| ط | الرقابة على الميزانية |

تضمن الاستطلاع مزيجًا من الأرقام والنصوص والقوائم المنسدلة وأسئلة معينة لاستنتاج الردود. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النهج والأدوات المستخدمة فيه صُمّمت لاستخلاص إجابات عالية المستوى و "التقييم الأول". وقد لا يتسم بالدقة التامة كونه يعتمد على إجابات شخصية، وإن كانت تتعلق في كثير من الحالات بالإجابة بـ "نعم" أو "لا" وبعض الآراء في عدد من الأسئلة الأخرى.

وبالمثل، لم نتحقق من صحة النتائج بشكل مستقل في هذه المرحلة. ولكنها تُعد مؤشرًا أوليًا لمدى كفاية ترتيبات مخاطر الحوكمة والرقابة في مواقع مختلفة وتسمح بإجراء مقارنات وتقييمات للمواقع التي قد تستحق اهتمامًا أكبر. وسوف يُستخدم بعضها لتوجيه أعمال التدقيق الداخلي في المستقبل.

وقد نتحقق إدارة اتحاد IPPF أيضًا من صحة الردود أو وجاهتها، كحد أدنى، في إطار زيارات المواقع. وهذا يعزز أهمية الاستطلاع والإجابة على الأسئلة المطروحة بصدق ودقة.

طريقة الاستطلاع

طرح اتحاد IPPF قائمة بنقاط التواصل مع سبعة مكاتب دولية. وتلقى كل منهم رابطًا يسمح لجهات التواصل هذه، بمجرد نقره، بإكمال إجابات الاستطلاع وإرسالها عبر الإنترنت.

وتلقينا ردودًا كاملة من ستة بلدان من أصل سبعة. وهي فيجي وبلجيكا والهند وماليزيا وتايواند وكينيا. وتلقينا إجابة محدودة ومنقوصة من تونس (العالم العربي) لعدم ردهم على معظم الأسئلة.

أهم النتائج

التمويل والاحتياط

أبلغت بلجيكا وكينيا عن تعرضهما لحالات احتيال في الأشهر الـ 12 الماضية. وترتبط هذه الحالات بفشل رقابي ينبغي التحقيق فيه وإجراء التحسينات اللازمة. ولا توجد بلاغات للمطالبة بدفع أي أموال للمسؤولين الحكوميين، وأكد جميع المشاركين أنهم ملتزمون بمتطلبات الهجرة / التأشيرة. ولكن أشار مكتب تايلاند لخطورة عدم تمديد التأشيرات وتصاريح العمل للموظفين الوافدين في الوقت المناسب، ما قد يؤدي إلى عملهم بشكل غير شرعي وتوقيع غرامات عليهم وربما السجن. وهذا يشير إلى ضرورة تعزيز ضوابط المراقبة في هذا الصدد.

وذكرت جميع المواقع، باستثناء ماليزيا، أنها مطالبة بتقديم إقرارات سنوية إلى الحكومة للضرائب أو التوظيف أو غيرهما. علمًا بأن ماليزيا مسجلة كمنظمة غير حكومية ويعمل بها 23 موظفًا، لذا ينبغي متابعة شرط تقديم الإقرارات السنوية. وبالمثل، استجابت فيجي بالإيجاب للإقرارات السنوية، لكنها ذكرت أنها تتمتع بوضع قانوني "غير مسجل". ويتطلب هذا الأمر إجراء المزيد من التحريات.

ولا يُستخدم NetSuite في جميع المكاتب، وليس لديهم دليل مُعتمد للإجراءات المالية. وأكثروا وجود مجموعة متنوعة من العمليات المختلفة قيد التشغيل. وقد يؤدي اختلاف العمليات المحددة إلى إضعاف الإمكانيات الرقابية، وبالتالي زيادة فرصة الخطأ والاحتياط.

ويبدو أن مكتب كينيا وحده، من بين المكاتب التي اشتمل عليها استطلاعنا، لديه أعلى مخزون نقدي تحت إدارته (6.3 مليون دولار). وينبغي أن ينظر المقر الرئيسي إذا كانت هناك ضرورة للاحتفاظ بمخزون بهذا المستوى.

الأفراد

تختلف نماذج الموارد من مكتب إلى آخر، ولكن المكاتب تتوافق في نزوعها إلى توظيف كادر يعمل بدوام كامل على عكس الموظفين والمتقاعدين العاملين بدوام جزئي. وتُجرى عمليات التقييم ومراجعات تطوير الأداء كل عام، وجميع المكاتب لديها دليل محدد للتتبع والتحرش والتمييز.

أكدت خمسة مكاتب فقط من بين ستة مكاتب أنها تمتلك لسياسة اتحاد IPPF للتنوع والاندماج، بخلاف تصريح كينيا أنها لم تكن كذلك. وأكد جميع المشاركين أن لديهم مدونة قواعد سلوك يطبقونها على موظفيهم والمتقاعدين معهم. وأكدت بلجيكا أنها لم تتبع إستراتيجية IPPF للمساواة بين الجنسين، لكن لديها خطة عمل تلتزم بها في معالجة هذا الأمر.

وأكد اثنان من المشاركين أن لديهما شاب واحد على الأقل عضو في هيئتهما الحاكمة، فيما صرح آخرون بأن هذا الأمر "لا يوجد" لديهم.

وذكرت جميع المكاتب أنها تمتلك للتدريب الإلزامي. ولما طُلبت منهم قائمة بمجالات التدريب الإلزامي، اختلفت الردود حسب الموقع. ونحتاج إلى توحيد هذا النهج ووضع قائمة بالتدريب الأساسي الإلزامي لجميع الموظفين والمتقاعدين.

حوكمة المعلومات

تتأثر سمعة المنظمة بالغرمان الكبيرة التي تُوقع على انتهاكات البيانات.

وتقوم مكاتب اتحاد IPPF بجمع البيانات بانتظام، ونعلم أن بعضها سوف يخضع للسرية أو الخصوصية. وأشارت التقارير أن 86% من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المكتبية محمولة، ما يزيد من خطورة فقدان البيانات. وفيما يتعلق بالثلاثة كيانات التي لم يكن لديها دليل محدد لحماية البيانات / حوكمة المعلومات، فإنها تمثل مجتمعة 72% من أصول تكنولوجيا المعلومات المحمولة. وذكر مكتبان أنهما لم يتلقيا أي تدريب على حماية البيانات، ويخطأ أحدهما بين حماية البيانات والسرية. ولم يشر إلى سياسة حماية البيانات إلا الهند. وهناك تباين في استخدام تكنولوجيا المتقاعدين لمعالجة المعلومات الشخصية في عمل اتحاد IPPF، حيث أبلغ نصف المكاتب كلها عن السماح باستخدام أصول تكنولوجيا المعلومات الشخصية، وصرحت بقية المكاتب بعدم الإشارة إليها في سياستها الخاصة بتكنولوجيا المعلومات. وصرحت ماليزيا أن معلومات تكنولوجيا المعلومات غير مؤمنة من الضياع أو السرقة بالرغم من عدم بلاغات من أي مكتب بوقوع حوادث للبيانات في الأشهر الـ 12 الماضية.

ومن الضروري الاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات بانتظام لضمان التحكم في أمن البيانات واستعادتها. وذكرت فيجي أنها تقوم بالنسخ الاحتياطي لبيانات البريد الإلكتروني فقط؛ وتقوم ماليزيا بالنسخ الاحتياطي أسبوعيًا؛ ولا تقوم كينيا بالنسخ الاحتياطي على خوادم المملكة المتحدة ولكن يمكنها الوصول إلى Microsoft 365 وOneDrive و iCloud و Xdrive و رسائل البريد الإلكتروني المستخدمة في النسخ الاحتياطي. وتقوم الهند وتايلاند بالنسخ الاحتياطي يوميًا على خادم محلي. وأفادت ثلاثة مكاتب أنها تستضيف أكثر من خادم. وينبغي أن ينظر اتحاد IPPF فيما إذا كان النسخ الاحتياطي المنتظم على خادم واحد ضروريًا لإدارة البيانات ومنع فقدانها.

حماية الأطفال وسلامتهم

أفادت جميع المكاتب أن حماية الأطفال وسلامتهم في صميم عملياتها وتوفر لجميع موظفيها والمتقاعدين معها التدريب عليها (وهو أمر إلزامي في الأساس)، وأدلة الحماية المعتمدة، ونشر الوعي بسياسة اتحاد IPPF لحماية الطفل بين الموظفين والمتقاعدين والموردين والشركاء، فضلاً عن التوعية بضرورة الإبلاغ عن المخاوف. وذكر أحد المكاتب أن المواد التدريبية قديمة ولا تُحدَّث بانتظام، وذكروا أن الموظفين بحاجة إلى إعادة تدريب على الحماية. ولم تُجرى مراجعات للشركاء والموردين في جميع الحالات.

وأبلغت جميع المكاتب عن وعيها بكيفية الإبلاغ عن مخاوف المخالفات، وذكرت أيضًا أنه تم توفير الوعي والتدريب.

واجب العناية

تتحمل المنظمات المسؤولية عن أمن وسلامة موظفيها والمسؤولين عنهم. ولدى العديد من الجهات المانحة بنود تعاقدية محدد تتعلق بمتطلبات واجب العناية. ومن الإيجابي أن جميع المكاتب أبلغت أن لديها شخص مسؤول عن الإسعافات الأولية، على دراية بمتطلبات الصحة والسلامة على المستوى المحلي، ويعرف أين يجد سياسة اتحاد IPPF للصحة والسلامة ومتى وكيف يُبلغ عن حادثة تتعلق بالصحة أو السلامة أو الأمن داخل اتحاد IPPF.

ويوجد عدد من المجالات المحددة التي تتطلب تحسينات، بما في ذلك الأمن واستمرارية الأعمال وخطط الإخلاء. وأكدت كينيا أيضاً أنها لم تحصل بعد على معدات الدعم اللازمة للسفر ولا توجد سياسة للسفر والأمن في الإقليم. وكينيا لديها ثلاث مركبات لمكاتبها. ولم تحدد بلجيكا ولا كينيا دليلاً معيناً للأمر الأمنية، ولم يتلق الموظفون في كينيا أي تدريبات على السفر والأمن. وهذا أمر مقلق في حد ذاته لأن كينيا ذكرت أنها تواجه اضطرابات أهلية وكوارث طبيعية وهجمات إرهابية تشكل مخاطر رئيسية.

إدارة المخاطر

يبدو أن أطر إدارة المخاطر ليست مدمجة بالكامل في شبكة اتحاد IPPF العالمية. واتضح أن مكاتب بلجيكا والهند وكينيا لم تحتفظ بسجلات مكتوبة للمخاطر ولا تلتزم مالياً والمكاتب الثلاثة الأخرى بسجلات مخاطر البرامج. ولذلك، لم تُراجَع المخاطر بانتظام ضمن هيكل الحوكمة، ولا توجد ملكية للمخاطر. واتضح أيضاً عدم الالتزام بسياسات إدارة المخاطر في مكاتب بلجيكا وكينيا، وأن مكاتب بلجيكا وماليزيا لم تطلع على سجل اتحاد IPPF العالمي للمخاطر. وتشير النتائج إلى أن ترتيبات إدارة المخاطر ليست مدمجة بالكامل، ولا توجد عمليات تضمن تصعيد المخاطر إلى المكتب الرئيسي.

الموارد البشرية

تلقينا ردوداً إيجابية بشأن استكمال التقييمات ومراجعات تطوير الأداء وبشأن استكمال التدريب الإلزامي. ومن المثير للقلق أن مكتب كينيا أكد عدم امتثاله لسياسة اتحاد IPPF للتنوع والاندماج.

الاستنتاجات

يتباين ملف المخاطر على مستوى الشبكة العالمية، فهناك مجالات ذات ممارسات جيدة ومجالات أخرى مثيرة للقلق أشار إليها هذا التقرير وتتطلب مزيداً من الاهتمام. لذلك ينبغي إيلاء الاعتبار لأمن الإنترنت والبيانات، وواجب العناية جنباً إلى جنب مع إجراء عمليات تدقيق تفصيلية لمكاتب تونس وكينيا وربما بلجيكا. وسوف نضمن مراعاة هذه المجالات الرئيسية في خطة التدقيق لعام 2021 أو عاجلاً إن أمكن.

التوريد 21/20.2

لماذا أكملنا هذا التدقيق

أجرى هذا التدقيق للتوريدات ضمن خطة التدقيق الداخلي 2020/2021. واكتملت الآن عملية إعادة الهيكلة التي خضع لها اتحاد IPPF مؤخرًا. ويجري حاليًا طرح NetSuite ولم تكتمل جاهزيته للعمل بعد. وتطلب كوفيد-19 تغييرًا في ممارسات العمل التشغيلية.

وأبلغت الإدارة فريق التدقيق الداخلي أنها كانت على علم بتحديد المشكلات أثناء التدقيق وأن السياسات والإجراءات الحالية قد تكون في حاجة إلى المراجعة. وبالاتفاق مع الإدارة ولتجنب الإبلاغ عن مشكلات قد تكون الإدارة على علم بها أصلًا، راجعنا توجيهات الإجراءات الحالية وسجلنا أمثلة للممارسات الجيدة وأدرجنا ذلك ضمن الاقتراحات الخاصة بتحسين العمليات الحالية (انظر القسم 3 خريطة ممارسات التوريد الجيدة).

وبالتالي، هذا التدقيق مزيج من الامتثال والعمل الاستشاري. والغرض منه مقارنة عمليات التوريد الحالية في اتحاد IPPF بأفضل الممارسات وأيضًا اختبار معدل الامتثال للعملية الحالية. لذلك لا يُعد تصنيفًا لضمان الجودة.

أهم النتائج

تبين من برنامج اختبار الامتثال عدم الامتثال للإجراءات المتعلقة بما يلي:

- أدلة محدودة أو عدم وجود أدلة على وجود أكثر من عرض أسعار واحد للمشتريات عالية القيمة إذا لم يكن هناك إطار عمل،
- أدلة محدودة أو عدم وجود أدلة على التفويض قبل الالتزام بالإتفاق؛
- توقيع الاتفاقيات الاستشارية بعد البدء في توريد الأعمال أو الخدمات،
- عدم وجود أدلة تدعم قبول التواصل من قبل الطرفين؛
- أدلة محدودة أو عدم وجود أدلة على التنازل عن العطاء لدعم الخروج من عملية التوريد؛
- التكاليف (التعاقد) على الخدمة قبل استكمال نموذج التكاليف بالعقد؛
- تعديلات غير معتمدة في العقود القياسية و/أو الإتفاق على تغييرات في العقد؛ و
- عدم وجود أدلة على الهدايا والضيافة.

كثيرًا ما يحدث عدم الامتثال بسبب ضعف الوعي أو تعقد العمليات أو القدرة على عدم الامتثال أو الحاجة إلى الإلحاح، ويمكن التخطيط لهذه المتطلبات. ويستطيع اتحاد IPPF أن ينظر في النقاط التالية للتحسين:

- يقوم فريق التوريدات المختص، السلع والمشتريات الأخرى حاليًا، باتباع عمليات منفصلة، هناك حاجة إلى شخص واحد على الأقل مؤهل ومسؤول بشكل مناسب عن التوريدات؛
- وضع مسار عمل لمتابعة عمليات الموردين والساد بناءً على إكمال المراحل الصحيحة، مع توفير المراقبة المنتظمة لعدم الامتثال. ويمكن تطويره ضمن عملية طرح NetSuite؛
- زيادة عدد أطر العمل المعتمدة مسبقًا للموردين، وتحديثها بانتظام (على سبيل المثال كل 3 سنوات)؛
- إعداد قاعدة بيانات للخدمات الاستشارية/خدمات المتعاقدين المعتمدة مسبقًا والمرخصة؛
- اختبار السوق بانتظام لضمان الحصول على القيمة الأفضل (وليس بالضرورة الأرخص)؛
- تجديد وعي موظفي التوريدات والمسؤولين عن الميزانية بالتزامات التوريد المسؤولين عنها؛
- إصدار عقود قياسية بشروط متفق عليها مسبقًا، ويتم الإتفاق على حالات الخروج عنها مسبقًا قبل التوقيع عليها من قبل مدير الشؤون القانونية وشؤون المخاطر والامتثال؛ و
- إعداد قاعدة بيانات لإدارة عقود الموردين لضمان تجديد العقود وتحديثها في الوقت المناسب. وسيؤدي هذا أيضًا إلى مركزية جهات التواصل في مكان واحد؛

الاستنتاجات

حددت عملية التدقيق كلاً من الممارسات الجيدة وعدم الامتثال، وفي حين أن القيمة المالية لبعض العقود يمكن اعتبارها منخفضة ويمكن اعتبارها من عناصر التوريد المنخفضة المخاطر، فإن عدم الالتزام الكافي بعملية الشراء المحددة قد يؤدي إلى عواقب غير متوقعة تُستخدم هذه العملية في إدارتها.

ومع ذلك، يمكن اعتبار عملية التوريد مفرطة في بعض الحالات وقد يُستفاد فيها من تحديث العمليات وتحسين سير العمل وزيادة عدد الأطر المعتمدة مسبقاً وتوزيع المسؤوليات وزيادة الوعي. وينبغي مراعاة الطابع التجاري للعقود جنباً إلى جنب مع تعزيز الرقابة على إدارة العقود. وهذا سيؤدي إلى تهيئة العمليات القابلة للتدقيق، ويعزز الامتثال للمتطلبات الحالية، وتحسين القيمة التي يمكن تتبعها مقابل المال، ويحد من مخاطر الالتزامات المستقبلية في حالة حدوثها.

1.1 المعلومات والإحاطات

لقد قمنا بأعمال القيمة المضافة التالية منذ لجنة التدقيق والمخاطر الأخيرة:

التأثير والإجراءات المطلوبة

العنصر

للعلم.

نصائح الصحة النفسية

2.1 ضمان الجودة والتحسينات المستمرة

للتأكد من امتثال RSM الدائم لإطار الممارسات المهنية الدولية (IPPF) الخاص بمعهد المدققين الداخليين (Institute of Internal Auditors)، لدينا فريق داخلي مخصص لضمان الجودة يقوم ببرنامج مراجعات يضمن جودة مهام التدقيق الخاصة بنا. وهذا ينطبق على جميع رؤساء التدقيق الداخلي، حيث سيتم إخضاع عينة من المستفيدين من خدماتهم للمراجعة. وتستخدم نتائج هذه المراجعات في معرفة الاحتياجات التدريبية لفرق التدقيق لدينا.

ويتكون فريق ضمان الجودة من: روس وود (مدير إدارة ضمان الجودة) بدعم من أعضاء الفريق الآخرين في الإدارة. ويقوم بمراجعة جميع التقارير جيمس فارمبرو بصفته رئيسًا لقسم ضمان الجودة.

ويضاف إلى هذا الآراء التي نحصل عليها من استطلاعات ما بعد التعيين، وآراء المستفيدين من الخدمات، وعمليات التقييم وقياس متطلبات التدريب.

3.1 استطلاعات ما بعد التعيين

نحن ملتزمون بتقديم تجربة ممتازة للمستفيدين من خدماتنا دائمًا. وتساعدنا آراؤكم على تحسين جودة خدماتنا إليكم. وبعد الانتهاء من كل منتج من منتجاتنا، جرت العادة أن نصدر استطلاعًا موجزًا لاستكمال دليل المستفيدين من الخدمات.

ونود معرفة رأيكم في عدد طلبات التعبير عن الرأي التي تُرسل إليكم؛ وما إذا كان التنسيق الحالي جيدًا. الخيارات المتاحة هي:

- بعد كل منتج (الخيار الحالي)؛
- طلب التعبير عن آرائكم كل شهر / كل ثلاثة أشهر / كل سنة؛ و
- القيادة التنفيذية فقط، أو القيادة التنفيذية وأعضاء الفريق الرئيسيين

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع

مارك سوليفان، رئيس قسم التدقيق الداخلي

Mark.sullivan@rsmuk.com

07748 152 039

rsmuk.com

لم يُنر التقرير سوى الأمور التي لفتت انتباهنا خلال مراجعتنا، وهذه الأمور ليست بالضرورة بيئناً شاملاً بجميع نقاط الضعف الموجودة أو جميع التحسينات التي يمكن إجراؤها. ولمعرفة مدى تأثير التحسينات بدقة، ينبغي أن تقوموا بأنتم بتقييمها. وينبغي ألا يؤخذ هذا التقرير أو عملنا بديلاً عن مسؤوليات الإدارة في تطبيق الممارسات التجارية السليمة. ونحن إذ نؤكد أن المسؤولية عن وجود منظومة سليمة للرقابة الداخلية تقع على عاتق الإدارة، ينبغي ألا يُعتمد على عملنا في تحديد جميع نقاط القوة والضعف المحتملة. وينبغي عدم الاعتماد على عملنا في تحديد جميع ملاحظات الاحتيال والمخالفات إن وُجدت.

وأعد هذا التقرير للاستخدام السري من قبل Comic Relief حصرياً، وللأغراض الموضحة هنا حصرياً. لذلك ينبغي ألا يُستخدم هذا التقرير وألا يُعتمد به إذا رغب الغير في اكتساب أي حقوق من مؤسسة RSM Risk Assurance Services LLP لأي غرض أو في أي سياق. وإذا كان للغير حق الوصول إلى هذا التقرير أو نسخة منه واختار أن يعتمد عليها (أو على أي جزء منهما) فإنما يفعل ذلك على مسؤوليته الشخصية. ويقدر ما يجيز القانون، لا تتحمل مؤسسة RSM Risk Assurance Services LLP أي مسؤولية أو التزام نحو الغير أيًا كان بخصوص هذا التقرير، ولا تُسأل عن أي خسارة أو ضرر أو مصاريف أيًا كان نوعها ترتبت على اعتماد أي شخص على ما جاء في هذا التقرير من بيانات.

صدر هذا التقرير إليكم على ألا يُستنسخ، كله أو بعضه، أو يُحال إليه أو يُفصح عنه (بخلاف ما تجيزه الشروط الخطية المتفق عليها)، إلا بموافقتنا الخطية المسبقة.

ولا نتحمل أي مسؤولية عن تحديث هذا التقرير بما يقع من أحداث وظروف بعد تاريخ هذا التقرير.